قـــراءة الـنـصـوص وفـلـسـفـة الـدلالــة

□ آية الله العلامة
السيّد عمّار أبو رغيف

(الحلقة الخامسة)
القسم الاول

اللغة والفكر:

نحن في سياق البحث عن تفسير «الوضع» وتفسير الدلالة الوضعية للكلمات، أي الدلالات الحقيقية. وقد وقفنا عند نظرية «الهوهوية» التي طرحت في أبحاث السيّد السيستاني وما أُثير حولها من نقد، وساقنا البحث إلى محاولة اكتشاف العلاقة بين الفكر واللغة، التي هي جوهر وأساس البحث في الدلالة (دلالة الألفاظ على المعاني). وهنا ينبغي الالماح إلى ملاحظة منهجية في غاية الأهمية:

إن أي تفسير لطبيعة العلاقة بين الفكر واللغة يأتي في طول الأبحاث التي توفرها العلوم للحكماء وفلاسفة اللغة، ومن ثمَّ لا يصح اغفال تطوّرات العلوم ومعطيات العصر، بل الباحث الحصيف لابدّ أن يتكئ على معطيات عصره. على أن هذه العلاقة ألصق ببحوث علم النفس، والدراسات السيكولوجية المعاصرة، التي تشكل قاعدة أيّ تفسير طموح في هذا المضمار.

اضحت العلاقة بين اللغة والفكر من المسلمات في الفكر المعاصر، بل هي مسلمة في تراث الفكر الإنساني عامة. إنّما يخضع تفسير طبيعة هذه العلاقة للجدل وتختلف حوله مدارس الفكر. فالعلاقة المؤكّدة بين اللفظ والمعنى وبين اللغة والفكر، حدت عالم النفس الامريكي وزعيم المدرسة السلوكية في علم النفس [وطسن] إلى الذهاب «إلى حدّ التوحيد بينهما. فهو يرى أن الفكر ليس شيئاً أكثر من الكلام الذي بقي وراء الأصوات. فهو كلام حلقي Laryngeal لا كلام صوتي Vocal ونحن عندما نفكّر نتكلّم فعلاً، على الرغم من أن الكلام لا يكون مسموعاً».

لكنَّ هذا الاتجاه لم يرتضه علماء النفس عامّة، والاتجاه العام يؤكّد على العلاقة الوثيقة بين الفكر واللغة، ولعلّ الجدل الذي دار بين «بياجيه» و«فيجوتسكي» ألقى مزيداً من الضوء على تحليل وايضاح طبيعة العلاقة بين الفكر واللغة.

المتابعون يعرفون أن النزعة التجريبية التي شكلّت أبرز ملامح عصر النهضة في عالم الغرب، تزامنت مع سيادة النزعة الترابطية في تفسير السلوك البشري، بدءاً من قانون تداعي المعاني والترابط بين الاحساسات والانطباعات عند دافيد هيوم ومروراً بـ «جيمس مل» وابنه «جون ستيورات مل». لكن في احضان المذهب التجريبي وفي مناخ الحداثة نشأ تيار مناهض للنزعة التجزيئية الترابطية، عُرف في دائرة علم النفس الحديث بـ (مدرسة الجشتالت) أو المدرسة الشكلية، وتجلت هذه النزعة في حقول الاقتصاد والنقد الأدبي، بما عرف بالاقتصاد الكلي والمدرسة البنيوية التي امتدت آثارها إلى سائر ارجاء العلوم الإنسانية من اجتماع وتربية.

والسؤال هنا: ماذا قدمت المدرسة الشكلية في ما يتعلّق بعلاقة اللغة والفكر؟

قامت نظرية الجشتالت «على النظر إلى الظواهر لا على أنّها مجموعة من العناصر التي يراد عزلها وتحليلها وتشريحها، بل على أنّها مجاميع مترابطة Zusammenhange تؤلف وحدات مستقلة وتكشف عن تضامن باطن، ولها قوانينها الخاصة. وينتج عن هذا أن حال كل عنصر يتوقّف على بنية المجموع المترابط والقوانين التي تحكمه» وبهذا سعت مدرسة الجشتالت إلى دحر المبدأ العام لنظرية تداعي المعاني، وتحرير الفكر واللغة من قوانين التداعي. ولم تعد الرابطة بين الفكر واللغة مسألة تداعٍ بسيط، إنّما تصبح مسألة تركيب.

أجل قالت الجشتالت أن العلاقة بين الفكر واللغة تحكمها بنية المجموع المترابط، ولكن هذه المقالة لا تكشف شيئاً عن طبيعة هذه العلاقة، بل هي لا تتعدى – من وجهة نظر فيجونسكي – كونها لوناً من الخداع «فإنّنا لا نزال حيث كنا، رغم هدم مبدأ الترابط القديم، واحلال مبدأ التركيب محله، هذا المبدأ الذي طبق نفس الطريقة العامة وغير المتميزة على جميع العلاقات بين الأشياء كما كان الحال عند السابقين وبذلك استبعدت كل إمكانية لتفسير العلاقات الخاصّة بين الكلمات ومعناها، والتي اعتبرتها منذ البداية لا تختلف من حيث المبدأ عن اية علاقات أخرى ممكنة بين الأشياء.»

مضافاً إلى ذلك فإن نقوداً أساسيه أخرى توجهت إلى مدرسة الجشتالت من قبل علماء النفس، ذلك أنّها احتفظت بمبدأ الاستقلال بين الفكر واللغة، وانكرت وجود قوانين خاصّة للفكر، وارجعت التفكير المبدع، والكلمة الأولى ذات المعنى عند الطفل الصغير، والعملية العقلية عند الشمبانزي في تجارب كوهلر، إلى قاسم مشترك تركيبي عام.

مازلنا نتابع مدارس الفكر الحديث في الإجابة عن الاستفهام:

ما هي طبيعة العلاقة بين الفكر واللغة؟ ولنتذكر أن هذا الاستفهام أثاره سياق بحثنا في تفسير «الوضع» عند علماء أصول الفقه في مدرسة النجف الأشرف الحديثة، وعلى وجه التحديد نظرية الاتحاد والفناء الوجودي للفظ في المعنى، وما اصطلح عليه أحد اعلام المتأخّرين «الهوهوية» بين اللفظ والمعنى، التي هي المضمون النهائي للوضع والأساس في تبلور الدلالة اللغوية، كما ذهب إليه «الرافد».

على أن هذا الاستفهام يمكن أن يطرح عبر سياقات معرفية متعددة، وتستدعيه بحوث متنوعة في مجالات شتى. واعتقد أن اكتشاف هذا الاستفهام أحد ملامح تقدم المعرفة، ومؤشر على مقاربة أسرار الوجود الإنساني البديع بظرافته وعمقه، وما يثيره من دهشة!

والحق إنني لم أعثر – حتّى كتابة هذه السطور – على نقاش خصب وجدير بوقوف المتأمّل في أرجائه ومعطياته، كالنقاش الذي أثارته بحوث عالمي النفس الفرنسي «جان بياجيه» والروسي «فيجوتسكي».

لقد ارتكزت أبحاثهما – التي أُنجزت كلاً على حدة – على نمو اللغة وتطوّر الفكر لدى الأطفال، وبهذا تماسا مع جذر الدلالة ومرتكز انعقادها. وقد أثارا معاً أفكاراً حيوية في هذا المضمار، سواء تلك التي كانت موضع اتفاقهما أم اختلافهما:

طرح «بياجيه» مفهومين للكلام، الأوّل: الكلام المركزي الذات، والثاني: الكلام الخارجي. والكلام المركزي الذات يتمثل في ظاهرة حديث الطفل بصوت مسموع أما إلى نفسه وأمّا إلى الآخرين دون الأخذ بحسابه وجهة نظر الآخرين واستجاباتهم، على العكس من الكلام الخارجي الذي هو كلام مكيف للمجتمع، يوجهه الطفل إلى الآخرين ويدخل في اعتباره وجهة نظر السامع، ويحاول التأثير فيه أو التفاهم معه.

أضاف فيجوتسكي مفهوماً ثالثاً، وهو مفهوم «الكلام الداخلي»، الذي يمثل تطوّراً طبيعياً للكلام المركزي الذات. فقد ذهب «بياجيه» إلى أن الكلام المركزي الذات ينتهي لدى الأطفال في سن السابعة، ويتحوّل الطفل إلى استخدام الكلام المجتمعي الذي يخاطب الخارج، لكن فيجوتسكي لم يرتض ذلك، وذهب إلى أن الكلام المركزي الذات يتحوّل إلى الكلام الداخلي، الذي هو الكلام الصامت الذي نمارسه. وقد سجلت بحوث فيجوتسكي تمايزاً بين الكلام الداخلي والكلام الخارجي، استند إلى معطيات من ملاحظات وتجارب وقياسات، ايدتها أبحاث عدد من كبار علماء النفس.

سنعمد هنا على تلخيص نتائج ما انتهى إليه هؤلاء الباحثون، مركزين على تلك النتائج التي ترتبط بشكل مباشر مع قضية «الدلالة» وقيام العلاقة الوضعية، أي صيرورة اللفظ مشيراً إلى المعنى ودالاً عليه للوهلة الأولى عند أبناء اللغة:

أ – هناك مظهران ومستويان مختلفان من الكلام، هناك المظهر الداخلي الدلالي للكلام، وهناك المظهر الخارجي الصوتي (اللفظ). يبدأ الطفل من كلمة واحدة، ثم يربط بين الكلمتين والثلاث، ثم يشرع في تكوين الجمل من البسيط إلى المعقد، فهو في تعلم الأصوات يبدأ من الجزء إلى الكل، أمّا بالنسبة إلى المعاني فالكلمة الأولى ذات المعنى عند الطفل هي الكلمة الجملية، فالطفل يبدأ من المركب الذي له معنى، ثم يسيطر على معاني الكلمات المفردة.

ب – يبدأ الطفل في تعلم الكلمة بوصفها جزءاً أو صفة من صفات الشيء، ثم تتمايز المعاني اللفظية بالتدريج لديه. يبدأ النطق بالتكرار والترجيع الذي يمارسه الطفل سروراً بالنطق أو الكلام، ثم المناجاة الأحادية، كما لو يفكر بصوت مسموع، ثم مناجاة الآخر بوصفه منبها ومشيراً فحسب.

حـ- يرتبط الفكر باللغة عبر عملية عقلية، ولا تمثل هذه العلاقة أمراً محسوساً. بل هي عملية عقلية تتمثل بالسير من الفكر إلى الكلمة وبالعكس. ويولد فكر الطفل كلاً غامضاً غير محدد، ثم يجد تعبيره الأوّل بالكلمة. وكلّما أصبح تفكيره أكثر تمايزاً تخلى عن استعمال الأجزاء المنفصلة من الكلام ليبني كلاً جيد التركيب، ولكنه في الوقت نفسه كلّما تقدّم في حديثه من الجزء إلى الجملة أصبح أكثر قدرة على التقدّم من الفكرة المبهمة إلى الوحدات المحددة. ومن هنا تكون عمليات نمو المظهرين الصوتي والدلالي متعارضة في البداية لتكون أخيراً وحدة حقيقية.

د – يتعلّم الطفل أسماء الأشياء في المرحلة الأولى، وهي لا تنفصل عن أبرز سماتها الظاهرية فالبقرة بقرة لأن لها قروناً، والحصان حصان لأن ليس له قرون، وإلى أن يستقر اللفظ عند مستواه الدلالي يبقى الطفل قاصراً عن التعبير عن الفكر وعن فهمه أيضاً.

هـ – تبرز لدى الطفل ظاهرة الكلام المركزي ما بين السنة الخامسة والسادسة، ثم تأخذ هذه الظاهرة بالضمور مع تقدّم السن. ووظيفة الكلام المركزي توجيه الذات معرفياً في الأفعال والأقوال، ومصير هذا اللون من الكلام أنّه يتحوّل إلى كلام داخلي.

و – أمّا الكلام الداخلي الذي هو عبارة عن التفكير بالألفاظ فهو ظاهرة تحل محل الكلام المركزي الذات من خلال نمو الطفل. وأبرز صفات الكلام الداخلي هي نزعته إلى الاختصار، بحيث يحتفظ بالمسند ويحذف المسند إليه وما يرتبط به من كلمات.

ز – الانتقال من الكلام الداخلي إلى الكلام الخارجي ليس عملية نقل كم محدد وترجمة مفردات مشخصة من مكان إلى آخر أو من لغة إلى أخرى. أنّها ليست مجرّد الباس الكلام الداخلي لباس الصوت، وفتح زر جهاز التسجيل لنسمع ما أعد على اشرطته من أصوات. بل هي عملية اعادة بناء الكلام، أي تحويل التراكيب البنائية الخاصة إلى صور بنائية أخرى خاصة بالكلام الخارجي.

وهنا لابدّ من تسجيل الملاحظات الأساسية التالية:

أوّلاً – أن موضوع بحثنا ينصب – كما تقدّم – بشكل رئيسي على تفسير ظاهرة «الوضع»، الذي يعني في جوهره استقرار دلالة اللفظ على معنى خاص، تتنوع على أساس هذا الاستقرار الدلالات إلى حقيقية ومجازية، كما نوعها علماء اللغة. والملاحظ أن الفقرة التي وقفنا عبرها على تفسير العلاقة بين الفكر واللغة، والنظريات الحديثة التي استعرضناها في هذا السياق ليست معنية بشكل مباشر بتنقيح هذا الموضوع، لكنّها تشكل قاعدة يصح الركون إليها في بناء تفسير لـ «الوضع» والدلالة ونشأتها. بل أن لم يستند التفسير إلى معطيات علوم عصره يفقد كثيراً من أهميته، والأرجح أنّه سيبتعد عن الرؤية التي تقربه من الصواب.

ثانياً – قد ناقش فيجوتسكي في قضية نشأة الدلالة وبدايات العلاقة بين اللفظ والمعنى، فنذهب إلى تأكيد مبدأ الربط والاقتران بين لفظ محدد ومعنى محدد جراء التكرار. ونتبنى النظرية التي تقول أن الكلمة الأولى ذات المعنى لدى الطفل هي الكلمة المفردة المقترنة بمعناها المفرد وليست الكلمة الجملية. لكن الدلالة الوضعية [دلالة اللفظ المستقرة على معناه، والتي يصطلح عليها البلاغيون الدلالة الحقيقية] لا تنعقد بمجرد عملية الربط والقرن المؤكّد بين اللفظ والمعنى. إنّما تترعرع الدلالة الوضعية وتأخذ شكلها عبر السياق الجملي، ومن خلال عملية عقلية.

ثالثاً – أكد فيجوتسكي على أن الطفل يتعلّم الكلمات دالة على معانيها اللصيقة بصفاتها الأبرز كلفظ «بقرة»، حيث تلتصق الكلمة بالحيوان ذي القرون، ولا يصدق الطفل أنّ هذه الكلمة (بقرة) تعني حيواناً لا قرون له. ثمّ تأخذ الدلالة شكلها السليم عبر نمو الطفل ونضج قدرته اللغوية والعقلية.

الانتقال من المفهوم المثقل بالسمات الحسية البارزة للكلمة، ليكون الدال «الكلمة» دالاً على المفاهيم العامة للمدلولات «الأشياء» عملية عرّفها «بافلوف» بالتجريد والتعميم، الذي يأتي في مرحلة لاحقة للقرن الأكيد بين اللفظ والمعنى وفق قانون الاقتران الشرطي. حيث يقترن اللفظ بالأشياء وصفاتها الحسية الخاصة، ثم يصار إلى المدلول العام للفظ بعد عملية تجريد الدال من خصوصيات المفردات والمصاديق التي لابست المدلول خلال عملية الاقتران والربط بين اللفظ والمعنى.

لم تقدم بحوث فيجوتسكي بوضوح تفسيراً للعملية التي يتم بموجبها تجريد اللفظ من الصفات اللصيقة بالأشياء، لكن المهم هنا التأكيد على أن الدلالات الحقيقية للألفاظ على المعاني لا تستقر ولا تتبلور – حتى إذا ذهبنا إلى تفسير نشأة الدلالة على أساس قانون الاقتران والربط – إلاّ في طول عملية تطوّر القدرات اللغوية ونموها في صميم النمو العام لقدرات الطفل الذهنية، التي يتجاوز فيها الطفل المفردات المنفصلة والأصوات الجزئية، ويستخدم الجمل والدلالات التصديقية، لتتحدّد في ضوء سياقات الأقوال والأحوال دلالة الكلمة في ضوء الاستخدام الجدي للجمل والعبارات.

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري
ihsanshamran@yahoo.com

سلّة ورد فوكَ التيل

أما سلّة الورد، فواضح إننا نتحدث عن إناء من الخوص أو المعدن توضع فيه بعض الورود وتقدم في المناسبات. وبعض هذه الورود يكون صناعياً وبعضها طبيعياً. ويُبدع البعض في ترتيب محتويات (السلة) لإبهار الناس بجمالياتها وبالعطور التي تفوح منها (إن كانت طبيعية).

ولكن ما قصة (التيل)، وبعضنا يُحذّر صاحبه من شخص شرير أو (متعافي) فيقول له (يمعود لا تندكَ بتيل فلان..)؟

وأخيرا تبين أن (التيل) هو عمود الكهرباء أو الهاتف. و(التيول) كثيرة في بغداد، بعضها يجلب لنا الكهرباء، وبعضها ينام بالساعات دون أن يطرق بابه هذه الـ (كهرباء).

ومن مجموعة التعاريف تتكون لدينا جملة تقول (سلة ورد فوكَ التيل).. وأنا أعرف أن بعض (اللقالق) تبني أعشاشها فوق أعمدة (تيول) الضغط العالي.. ويكون عش اللقلق مثل سلة هائلة يضع بيوضه فيها ثم يتولى تربية أفراخه حتى تكبر. وقد اعتاد الناس عدم التحرش باللقالق، إذ يعتبرون وجودها نذير خير وأمان..

ولكن ثمة (سلة ورد فوكَ التيل).. فأين هي السلة، وأين التيل..؟..

لقد حصل هذا وشاهدت المئات من سلال الورود في مدينة من مدن الدنيا.. وتذكرت حبيبتي بغداد.. ففي مدينة اسطنبول ،وصرت أحقد على كل تقصير في الجهد العراقي في خدمة المدن عندما أزور هذه المدينة، وضعوا سلالاً معدنية على أعمدة الكهرباء بنسق مضبوط (ضبط العكَال) ،من حيث حجوم السلال وارتفاعها الذي يبلغ نحو ثلاثة أمتار..

حيث تطوق السلة العمود وتُزرع فيها أنواع معينة من الورود التي تتدلى من جوانب السلة في مهرجان عجيب تتزاحم الزهور متعددة الألوان. وحيث يبعد كل عمود عن الآخر نحو (٢٥)م، فإنك ترى على تلك المسافات، وعلى ارتفاعات محسوبة عشرات السلال التي تتعلق بأعمدة الكهرباء وكأنها جزء منها، حتىَ كأن الأتراك لا يريدون لعمود الكهرباء أن يغتصب مساحة الأرض التي يقف عليها، وكل الأرض في اسطنبول خضراء، فيزرعون في قلبه نباتات تضيء النفوس، وتُعلّم الخلق أن الأرض مُلك للخضرة ولا يجوز أن يمتلكها جسم معدني يحول دون اخضرارها!

لو كانت الجريدة تسمح بإرسال صور أعمدة الكهرباء وفوقها سلال الورد لأرسلتها هدية إلى أمانة بغداد وكوادرها التي تحفر الشوارع وتتركها تذري تراباَ علينا حتى يحين موعد تسليم المقاول حصته التالية من الإسفلت!!

كاريكاتير

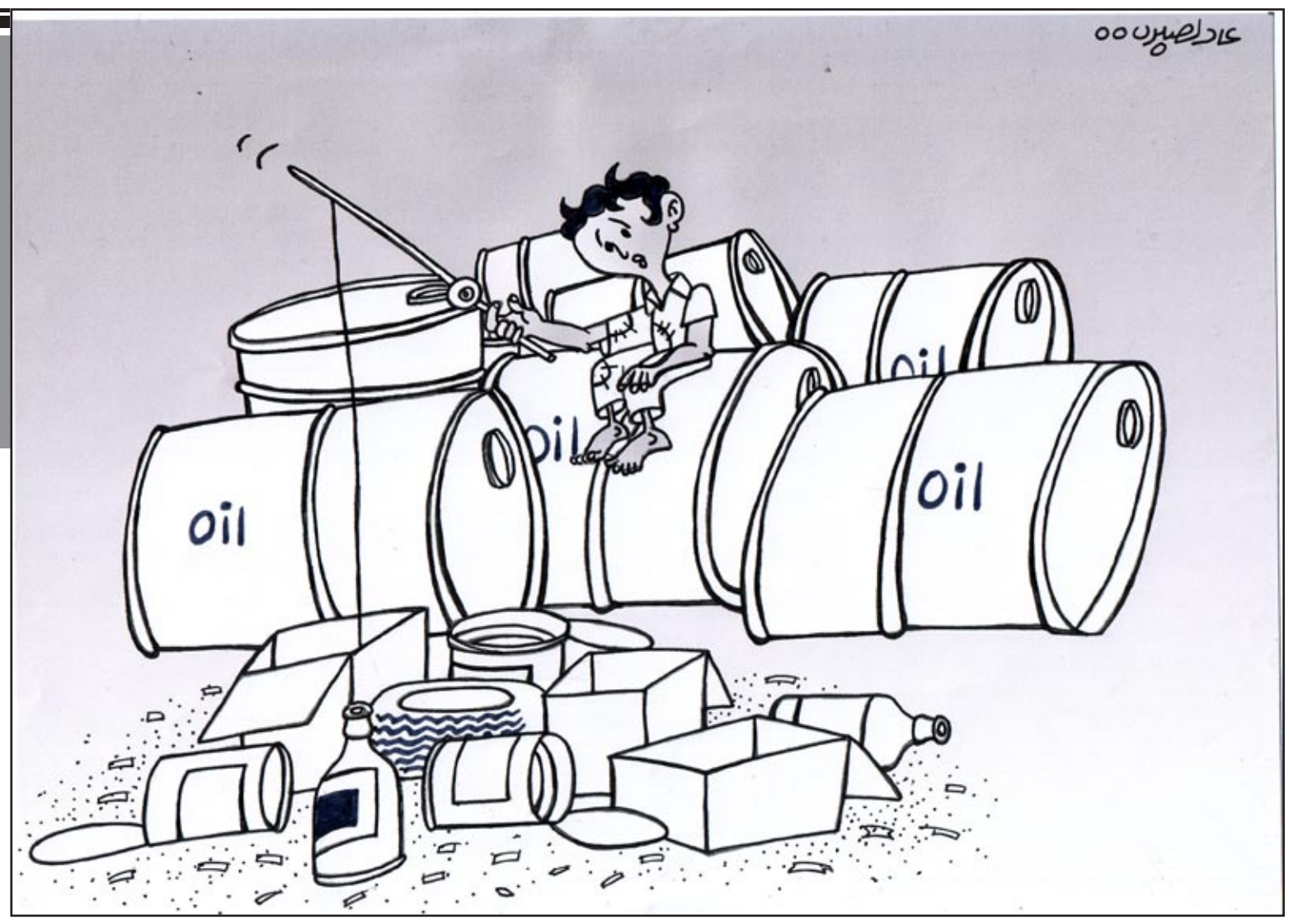

■ عادل صبري

عــوامــل تــرســيــخ الــديــمــقــراطــيــة الــعــربــيــة

محمد صادق جراد

غابت الديمقراطية عن المشهد العربي بغياب الدولة المدنية والمجتمع المدني المتنوع أيدلوجيا وفكريا والاقتصار على فكر الحزب الواحد الذي يسعى إلى ضرب الآخر لمجرد الاختلاف في الرأي أو الدين أو الطائفة والقومية ،حيث تسببت هذه الأفكار بتراكمات سلبية ورسّخت مفاهيم خاطئة روّجت لانتماءات ضيقة وخلقت صراعا بين مكونات المجتمع الواحد ما لبثت أن برزت بقوة بمجرد سقوط الأنظمة الاستبدادية في ظل الربيع العربي .

لذلك بقيت المجتمعات العربية بعيدة عن التحولات الديمقراطية التي شهدها العالم المتقدم لفترة طويلة حتى بدأ التأثير الدولي والضغوطات الغربية على الأنظمة الدكتاتورية من أجل إحداث إصلاحات جديرة بتكريس الديمقراطية بعد أن شعرت أميركا ودول الغرب بأن الأنظمة الاستبدادية وسياساتها تنتج وتساعد على إنتاج ظواهر سلبية كثيرة أهمها: التطرف والتعصب الذي يذهب باتجاه صناعة الإرهاب ودعمه ما يشكل خطرا كبيرا على الجميع .

ولقد استجابت الأنظمة في المنطقة العربية لضغط الرأي العام الدولي للقيام بالتحولات الديمقراطية وقامت بإحداث تغيير شكلي بما لا يتضارب مع مصالحها ،الأمر الذي جعل السلطة تنظر إلى مسألة الديمقراطية على أنها بضاعة مستوردة تفرضها أمريكا والغرب على الواقع العربي ويجب تقديم التنازلات في سبيل إحداث تغيير سطحي لايمسّ حقيقة السلطة ولم تنظر إلى المسألة على إنها من متطلبات المجتمعات الضرورية .

ولذلك فإن المجتمعات العربية لعقود طويلة ولحد اليوم لم تكن تعيش تحولا حقيقيا وأصيلا نحو الديمقراطية ، وكأن حلم الديمقراطية فيها عبارة عن حمل كاذب طال انتظاره . وحتى الدول التي نجحت في إسقاط أنظمتها في ظل الربيع العربي لم تتمكن لحد اللحظة من تحقيق حلم الديمقراطية لأنها ستصطدم بعقبات كثيرة منها :طبيعة البناء الثقافي والاجتماعي الخاطئ وضعف الوعي الديمقراطي لدى المجتمع والسلطة على حد سواء وتراكمات العقود بل القرون الماضية من الاستبداد ،فضلا عن موروثات الأنظمة الشمولية التي حرصت على تكريس الانتماءات الفرعية بعيدا عن مفاهيم المواطنة الحقيقية .

وهذا ما تجلى في الحالة العراقية عبر التجربة الديمقراطية التي تواجه الكثير من التحديات والتي بدأت بالاقتتال الطائفي ووصلت اليوم إلى الصراعات والتناحرات السياسية ،ما يؤكد أن التحول نحو الديمقراطية ليس أمرا سهلا بل هي عملية ذات مخاطر جمّة على المجتمع والدولة معاً قد تكلفها الكثير من التضحيات والخسائر التي تصبح مقبولة مقارنة بالنتائج الايجابية التي ستتحقق معها ،وأهمها تحقيق كرامة وحرية المواطن ما سيدفعه نحو الشعور بالمسؤولية وتنمية روح المواطنة والالتزام بالمصلحة الوطنية العليا بعيداً عن المصالح الأخرى .

أسئلة كثيرة تطرح نفسها اليوم ..هل يمكن للديمقراطية إن تنمو وتزهر في صحراء العرب ؟ وهل من الممكن توليد الديمقراطية في أنبوب اختبار غربي يعمل على مساعدة المجتمعات العربية على تحقيق أحلامها .

تساؤلات كثيرة يطرحها اليوم المواطن العربي الذي يتابع التطورات في المشهد العربي، ولقد اكتشف إن الأصنام حين تتهاوى لن تترك أدنى مقومات الدولة التي يمكن أن تكون أساسا لنجاح التجربة الديمقراطية في هذه البلدان التي اكتشفت شعوبها بأنها بحاجة لوضع الأسس الصحيحة للبناء الديمقراطي من خلال الترويج لثقافة جديدة وقيم ومفاهيم قد تكون غريبة على واقع الإنسان العربي لتحل محل المفاهيم والتراكمات الموروثة.

ومن جانب آخر يجب أن نوفّر الأسس الدستورية والقانونية اللازمة لنجاح التجربة ،وفي مقدمتها الدستور الذي يجب أن يكون الإطار الذي يحدد الممارسات والاستحقاقات والحقوق والواجبات بما يتلاءم مع طموح الجماهير وأحلامها في تكريس الديمقراطية .